وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية الادارة
والاقتصاد
قسم الاقتصاد العام
الدراسة الصباحية

ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة وسبل مكافحتها خلال المدة (2004-2022)

بحث مقدم الى قسم الاقتصاد العام في كلية الادارة والاقتصاد للحصول على شهادة البكالوريوس في قسم الاقتصاد العام من قبل الطالبان

علي حنظل عيال اعطية

فاطمة حاتم عنيس عبيد

بأشراف

د. معن عبود علي

1445هـ

2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ))

صدق الله العظيم

سورة المائـــــــــدة , الآية (64)

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

- الركن الشديد والملجأ الوحيد والذي اقرب ألينا من حبل الوريد (الله جل جلاله)

- إلى السراج المنير إلى الضياء الذي أنار العالم إلى سيدي وحبيبي المصطفى

(صل الله عليه واله وسلم)

- إلى سندي واتكائي إلى عزي وفخري ووطني وملاذي (أبي)

- إلى أمتي ومأمني وجنتي وضماني وأغلى ما املك (أمي)

- إلى سر سعادتي وراحة بالي ونعمتي (أخوتي)

- إلى من كسبتهم خطوا بالمحبة عنوانهم إلى (أصدقائي)

شكر وتقدير

عظيم الشكر والتقدير والامتنان إلى كلّ من علّمني حرفًا وأعطاني من علمه وعلّمني من معرفته وأسهم في أن أصل إلى هنا، فلولا أساتذتي الأفاضل لما استطعت أن أنجز أي شيء، وإنني اليوم وقد أنجزت هذا البحث العلمي بعد جهدٍ وتعبٍ وسهر، لا أنكر فضل من ساعدني ودعمني(**د. معن عبود علي**) وكان بمثابة الهواء الذي أستنشقه والعطر الذي أتنفسه حتى أُحافظ على جلدي وشجاعتي وقوّتي لأصل إلى هنا وأُنجز هذا البحث العلمي، وأن أتخطى القلق الذي كان

ينتابني في لحظات الضعف، واشكر جميع اساتذتي الافاضل لتعليمهم لي فلولا إرشاد أساتذتي الأفاضل وتوجيهاتهم وتعبهم لما تحقّق هذا الإنجاز

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مقدمة	1
المبحث الأول : منهجية البحث	**2**
أولا : مشكلة البحث	
ثانيا : اهمية البحث	
ثالثا : اهداف البحث	3
رابعا : حدود البحث	
خامسا : منهجية البحث	
المبحث الثاني : المفاهيم النظرية للفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة	**4**
المطلب الاول: المفاهيم النظرية للفساد الاقتصادي	
اولا : مفهوم الفساد الاقتصادي	
ثانيا : اسباب الفساد الاقتصادي	**7**
المطلب الثاني : المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة	8
اولا : مفهوم التنمية المستدامة	
ثانيا : اهداف التنمية المستدامة	11
المبحث الثاني : واقع الفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004 – 2022)	**13**
المطلب الاول: واقع الفساد الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004 – 2022)	
اولا : اهم مظاهر الفساد الاقتصادي في العراق	
ثانيا : واقع الفساد الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004 – 2022)	15
المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2004 – 2022)	19
المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة في العراق واثار الفساد الاقتصادي عليها	**24**
المطلب الاول : الفساد كمعوق للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة	

المطلب الثاني : رؤية لمكافحة الفساد في العراق للنهوض بواقع التنمية المستدامة خلال المدة	28
الاستنتاجات	32
التوصيات	33
قائمة المصادر	34

مقدمة

يعد مفهوم التنمية مفهوما شـــاملا له جوانب عديدة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية و أخلاقية، و لم يعد مقبولا القول أن التنمية تتمثل في مجرد زيادة دخل الفرد، اذ أن زيادة الدخل لا تضـــمن بالضـــرورة تحســـن المســـتوى الصـــحي أو المســـتوى التعليمي أو الثقافي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي للأفراد، كما لا تضمن تحقيق مزيد من المشـــاركة السياسة للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة و الأمن، وكل هذه عوامل تمثل خيوط في نسيج التنمية، كما لا تعني التنمية أن تمنح كل هذه الأشياء للأفراد على سبيل الهبة أو الإعانة، وانما تتاح لهم الفرصـــــة بأن يتعلموا و يتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم، فمهما تعددت معاني التنمية، بتعدد الأدبيات التي تتناولها إلا أنها جميعا تتفق على أنها نتيجة تغير جوهري في الطريقة التي تتبعها أية دولة لتوزيع الموارد المادية والبشرية بين مختلف القطاعات، وأيضـا طريقة تقسيم منتجات هذه القطاعات على سكان البلد.

وان ظاهرة الفساد الاقتصادي احد الآفات المستعصية التي تهدد الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة ام متخلفة ولكن بدجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات ، ويعد الفساد أهم وجه من أوجه غياب الحكم الرشيد والسبب الاول في فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية في العالم وخاصة البلدان النامية، وانتشار وتفاقم الازمة المالية والاقتصادية من خلال سوء تسيير المواد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها، بالإضافة الى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا الاثار التي يخلفها على الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، فهو يعتبر معرقلا رئيسيا في تجسيد مسيرتها ويتسبب في تدمير مقاومتها سواء ما تعلق بالرأسمال البشري أو المالي او الطبيعي

لذا كان لزاما على الدول أن تمهد الطريق لتحقيق تلك التنمية ولا يمكن للطريق أن يكون ممهداً وبه أشواك إذ لابد من نزعها حتى يمكن تحقيق الهدف المرسومة

المبحث الأول : منهجية البحث

أولا : مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن الفساد يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية و يزيد من نسبة البطالة بين الشباب والفئات الأخرى ويهدر الموارد ويضعف المجتمع والدولة- على حد سواء- وله آثاره السلبية على التنمية المستدامة و البطالة وهدر الموارد وتحقيق العدالة

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة التعرف على أهمية مكافحة الفساد في العراق لتحقيق التنمية المستدامة، ويكمن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة

1- هل يتوفر الوعي الكافي بأهمية تعزيز ثقافة مكافحة الفساد ؟

2- هل هنالك دراية بأساليب ومجالات الفساد؟

3- ما هي الوسائل والأساليب المتبعة لمكافحة الفساد وهل هي فعالة؟

أهمية البحث

تنبع أهمية الموضوع من خلال النقاط الآتية:

1- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مكافحة الفساد كظاهرة عالمية تستوجب معالجتها كونها

2- حاجة العراق الى وتعزيز آليات مكافحة الفساد

4- وسع التطلعات التنموية للعراق ومحاولة ربطها بآليات مكافحة الفساد

اهداف البحث

1- تحديد الاطار النظري لكل من الفساد والتنمية المستدامة والمفاهيم المرتبطة بهم

2- الوصول الى معرفة واقع كل من الفساد والتنمية المستدامة في العراق

3- ابراز أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في العراق وخاصة تلك المتعلقة مكافحة الفساد

حدود البحث

1- الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

2- الحدود الزمانية : تمثلت في المدة (2002 - 2022)

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي (الرسائل والاطاريح والمواقع الالكترونية) في هذا البحث فهو يعتبر من المناهج المناسبة في إعطاء صورة واضحة لأهمية البحث وأهدافه المرسومة

المبحث الثاني : المفاهيم النظرية للفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة

المطلب الاول: المفاهيم النظرية للفساد الاقتصادي

اولا : مفهوم الفساد الاقتصادي

تكاثرت في الآونة الأخيرة البحوث في الفساد لاسيما من قبل خبراء الاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع، فتركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى , وإن ضعف المؤسسات العامة الذي هو أحد أهم أسباب الفساد يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار وبالتالي إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية وعليه فإن الفساد والذي هو مضاد للشيء الصالح , والفساد كلمة مطلقة وتتنوع ما بين الفساد الإداري والمالي والأخلاقي والسياسي والاجتماعي وغيرها

فيعرف الفساد بانه الاخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤديها الشخص المكلف[1]

ان الفساد يؤدي الى عرقلة سير خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في العراق، وذلك لما تسببه من مشاكل عجز كبيرة وتشوهات على مستوى القطاعات الاقتصادية، ويسهم انتشار الفساد على صعيد تعاملات القطاع الخاص مع الموظفين العموميين في ازدياد تكلفة

[1]- ناجي ساري فارس، دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق، جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد42، العراق، 2019،ص197

المعاملات التجارية عبر ارتفاع سعر قيم المدفوعات يؤثر على النفقات الإدارية المتأتية من عمليات التفاوض مع المسؤولين[1]

فعرفت "منظمة الشفافية الدولية" الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 الفساد الحالات التي يترجم فيها للممارسات الفعلية على ارض الواقع فهو الرشوة بجميع وجوهها، والاختلاس بجميع أشكاله، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى[2]

وترى بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي وفي تقرير صندوق النقد الدولي، بعض علماء الاقتصاد، كباولو ماورو، ومايكل جونستون، فلم يخرج تعريفهم للفساد عن أنه : اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجدها أو يبتزها

وكذلك ايضا هو استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع ومآرب شخصية يتعذر تحقيقيا بطرق مشروعة او خدمة مجموعة من الأشخاص للحصول على مقابل مادي[3]

ونظرا لخطورة ظاهرة الفساد الاقتصادي على استدامة التنمية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، فانه يتطلب وضع استراتيجية فعالة لمحاربتها واقتلاع جذورها، وتتضافر وتتكامل فيها جميع الجهود وتستخدم وسائل متنوعة (سياسية ، قانونية،

[1]- أنغام فاضل عباس ، عبد الوهاب محمد جواد، الفساد وآثاره الاقتصادي علِ الواقع التنمويِ للاقتصاد العراقي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد4، المجلد31، العراق، سنة 2022 ، ص202

[2]- سهيلة عبد الزهرة ، منذر عليوي حميد ، نغم محمود ، قياس أثر الفساد الاقتصادي على مستويات البطالة في العراق بعد عام 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد3، العراق، سنة 2023، ص 404

[3]- ورود جمعه مطر، الفساد الإداري وإهمال المصلحة العامة في دوائر الدولة، مجلة دراسات تربوية, المجلد 14، العدد 56، العراق، سنة 2021، ص217

اعلامية، .....الخ) كما تتحدد فيها الخطوط الرئيسية التي يكمن السير عليها لاكتشاف بؤر الفساد الاقتصادي والتقليل من فرص حدوثه ومعاقبة مرتكبيه[1]

وعليه فإن الفساد والذي هو مضاد للشيء الصالح , والفساد كلمة مطلقة وتتنوع ما بين الفساد الإداري والمالي والأخلاقي والسياسي والاجتماعي وغيرها ، لهذا الاطلاق لكلمة الفساد ونظرا , فقد تعددت مفاهيم الفساد وتنوعت بحسبً مرجعيات المفكرين وأيديولوجياتهم . فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة . أي أنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته، فيما عرفه المجلس الأوربي على أنه الرشوة , وأي تصرف أخر متعلق بأفراد أو كانت لهم مسؤوليات القطاع العام والخاص بهدف الحصول على منافع غير مستحقة من أي نوع سواء لأنفسهم أم للآخرين[2]

ثانيا : اسباب الفساد الاقتصادي

لا يمكن أن تعزى أسباب الفساد إلى جانب واحد، فهناك أسباب ومسببات مباشرة، وأخرى غير مباشرة لتفشي الظاهرة، يمكن تحديد أسباب الفساد في العراق بما يأتي[3] :

1- الوفرة المالية والسيولة النقدية، التي امتازت بها مرحلة ما بعد عام ،2003 والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والمساعدات الدولية، والمعروف بأن الوفرة المالية في ظل المحاصصة السياسية وعدم المحاسبة، تعد العامل الأهم عوامل الفساد المالي والإداري

2- الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام وأجهزة الدولة، التي تجعلهم يبحثون عن مصادر أخرى، وانعدام العدالة الاجتماعية وظهور الطبقية، التي جعلت المواطن ناقماً على السلطة، التي تنادي بالعدالة لفظاً وتخرقها بالفعل والعمل

[1]- بلال مشعلي، صالح محرز، الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة2018 ،ص7

[2]- ساهر عبد الكاظم مهدي , الفساد الإداري اسبابه وآثاره وأهم اساليب المعالجة, قسم التفتيش الإداري , العراق , بدون سنة طبع، ص1-2

[3]- حسين عليوي ناصر، الفساد المالي والاداري في العراق رؤية جغرافية وسياسية، مركز الرافيدين للحوار ، النجف الاشرف ، سنة 2023،ص24

3- انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع بعامة، فضالً عن ضعف روح المواطنة، الأمر الذي أدى إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة

4- انعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص، والعمل بسرية وحجب المعلومات والإحصائيات من الوصول إلى المواطنين، أو الإعلام، أو مؤسسات المجتمع المدني بغية تدقيقها

5- غياب القدوة النزيهة على صعيد القادة والحكام، وممثلي السلطة والمسؤولين.

المطلب الثاني : المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة

اولا : مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبيا: التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، فالتنمية المستدامة مفهوم يتكون من عنصرين وهما مفهوم التنمية ومفهوم الاستدامة وهما من المفاهيم التي سبقت ظهور المفهوم نفسه ولكن لا يوجد تنمية بدون استدامة ولا استدامة بدون تنمية، ان مفهوم التنمية اقترن بالإمبريالية والاستعمار وكان يقصد به تنمية البنى التحتية والسلطة السياسية والسياسات الاقتصادية التي تخدم الإمبريالية ثم اتى مفهوم التنمية ليأخذ شكل تنمية اقتصادية وعلى ضوئه بدأت اغلب الدول توصفه وفق هذا المفهوم بالدول النامية والمتأخرة والمتقدمة[1]

يعود تاريخ ظهور مصطلح التنمية المستدامة الى بداية السبعينيات ولاسيما في دراسات معهد "وولد ووتش"، حيث بينت الدراسات عدم وجود برنامج تنموي يكون صالحا لجميع الدول، وكذلك وقوع دول العالم الثالث في فخ برامج التنموية القادمة من الغرب بعد التحرر من السيطرة الاستعمارية واعتمادها على مقايس تتجاهل العلاقة بين الطبيعة والمجتمع مثل الإنتاجية ومعدلات الاستهلاك، وبين "جون بروهمان John Brohman " ان جميع نظريات

[1]- انفال صابر شريف، اللجوء الى التدقيق البيئي كمسار لتحقيق التنمية المستدامة / دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين والمدققين في التقنية الشمالية، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 4، العدد 4، العراق، سنة2020،ص1634

التنمية كانت تعتمد على الاستهلاك الجائر للمورد الطبيعية ولاسيما في الدول النامية، واشار "بلاك Black" أشار الى أن نظريات التنمية تلك أسهمت في تدمير حزام الغابات الاستوائية بشكل كبير، وانشاء البنية التحتية على حساب البيئة الطبيعية، مما أدى الى المطالبة بمواجهة السياسات السلبية التي تبنتها الدول الغنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه دول العالم الثالث، وظهور برامج تنموية تراعي البيئة وترسخ مفهوم التنمية المستدامة، وبدا الاهتمام الدولي بمفهوم التنمية المستدامة من خلال سلسلة من المؤتمرات والتقارير[1]

عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناخي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات ، وتعزز كال من امكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الأنسان وتطلعاته اي التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ومن خلال التعريف السابق يبرز لنا اربع سمات للتنمية المستدامة:

1- ظاهرة عبر جيليه: وهذا يعنى ان التنمية المستدامة البد ان تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين.

2- مستوى القياس: فالتنمية المستدامة تحدث في مستويات عدة(عالمي، إقليمي ،محلى)

3- المجالات المتعددة: حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاث مجالات على الأقل اقتصادية ، بيئية، اجتماعية وثقافية.

4- التفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة: فهي يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة[2]

يقصد بالتنمية المستدامة ، استخدام الموارد الطبيعية الموجودة علي سطح الأرض والاستفادة منها بشكل مدروس لتلبية وخدمة حاجات ومتطلبات الجيل الحالي من دون

تعريض هذه المواد الى خطر الاستهلاك والنفاذ واتاحة الفرصة امام الأجيال القادمة ايضا من امكانية الاستفادة من هذه المواد[1]

[1]- عمرو محمد ناجى، دور القضاء المتخصص في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد1، العدد2، مصر ، سنة 2023،ص392

[2]- الاعلام والتنمية المستدامة، جامعة طنطا ، مصر، سنة 2013، ص6

فقد عرفت النشاط الاقتصادي الذي يؤدي للرفاهية الاجتماعية مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة من خلال عدم الأضرار بالبيئة

عملية تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن الموارد المتاحة مع الحرص على احتياجات الأجيال القادمة، يلاحظ على التعريف بان جعل التنمية عملية هدفها تحقيق الكفاءة الاقتصادية , وقيدها بالحرص على احتياجات الأجيال القادمة

اما اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في تقريرها المعنون (مستقبلنا المشترك) الصادر سنة 1987التي عرفت التنمية المستدامة بانها هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الأضرار بتلبية حاجات الأجيال القادمة، وذلك للأسباب التالية:

1- تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الأضرار بحاجات الأجيال القادمة , وقد عبر التعريف عنا بإيجاز ودقة .

2- أورد لفظ الاحتياجات بصورة عامة دون تحديد , مما يدخل ضمنه جميع الاحتياجات الإنسانية

3- عدم الأضرار باحتياجات الأجيال القادمة من قبل الدولة[2]

ثانيا : اهداف التنمية المستدامة

1- تحقيق نوعية حياة افضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على اساس حياة الانسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على البيئة والاصلاح والتهيئة وتعمل على ان تكون العلاقة في الاخير علاقة تكامل وانسجام

2- تعزيز وعي السكان وذلك من خلالهم تنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة

---

[1]- هدى كريم مطلك، سياسات التنمية المستدامة رؤية لأهمية الدراسات الاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي، الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع، مجلة الدراسات المستدامة, المجلد 3, العدد 4 ، ملحق(2)، العراق، سنة 2021، ص1017

[2]- محمد جبار كريدي، دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة ، المجلد5، العدد1 ،الملحق1، العراق، سنة2023 ، ص318

3- استخدام عقلاني للموارد وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على انها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها وتدميرها وتعمل على استخدامها او توظيفها بشكل عقلاني

4- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات واولويات المجتمع من خلال اتباع طرق تلاءم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية[1]

المبحث الثاني : واقع الفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004 – 2022)

المطلب الاول: واقع الفساد الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004 – 2022)

اولا : اهم مظاهر الفساد الاقتصادي في العراق

[1]- سهيلة عبد الزهرة الحجيمي ، مصطفى كامل رشيد ، عامر سامي مني، تحليل مؤشرات التعليم وعلاقتها بمعدلات البطالة في ظل اهداف التنمية المستدامة في العراق، مجلة الدراسات المستدامة, المجلد 6, العدد 2(1) بحوث مؤتمر دهوك، العراق، 2024، ص283

إن الفساد الاقتصادي يظهر بصور متعددة ويجمعها عامل مشترك يتمثل في الاستغلال غير المشروع للوظيفة العامة ، وقد اشارت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لعام 2003 الى صور ذلك الفساد والتي تتلخص بالاتي[1] :

1- **الرشوة** : - وهي صورة واضحة للموظف الذي يريد استغلال وظيفته للحصول على منافع مادية ، وهي معروفة لدى كبار وصغار الموظفين وقد اطلقت عليها تسميات متنوعة منها اكرامية او مساعدة او هدية الغاية من ذلك تلطيف شكلها لكن هي في جوهرها رشوة يحاسب عليها القانون بوصفها جريمة . وقد تدفع الرشوة من صغار الموظفين الى كبيرهم للتغطية على تصرفاتهم اللاقانونية ، وقد تكون نوعا من المشاركة في ريع الفساد او قد تدفع الى من هو ادنى في السلم الوظيفي ثمنا لسكوته على السرقات الكبرى . وجاء في الاتفاقية الدولية بان الرشوة تتمثل في صورتين هما الصورة التقليدية للرشوة عندما تدفع من موظف عام وطني اما بالصورة الثانية التي تقع من موضع عام اجنبي او موظف في مؤسسة دولية عمومية.

ورشوة الموظف العام الوطني ذلك الفعل الذي يتمثل بوعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة او عرضها عليه او منحه اياها بشكل مباشر او غير مباشر لكي يقوم الموظف بفعل ما او يمتنع عن القيام بذلك الفعل لدى اداء واجباته الرسمية . ان هذا الوصف للرشوة من قبل الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد للعام 2003 لا يختلف عما اورده المشرع العراقي من وصف لتلك الرشوة في قانون العقوبات المرقم 111 لسنة 1969 حيث اشارت الفقرة الأولى من المادة 307 الى ان الرشوة هي الحالة التي يطلب فيها موظف او مكلف بخدمة عامة او يقبل لنفسه او لغيره عطية او منفعة او ميزة او وعد بشي من ذلك الداء عمل من اعمال وظيفته او الامتناع عنه او الأخلال بواجباته الوظيفية . وقد جرم القانون العراقي ذلك الفعل بان عاقب عليه بالسجن عشر سنين او9 بالحبس او الغرامة على ان ال تقل عما طلب او وعد به

[1]- علي سكر عبود , تحليل صور واسباب الفساد المالي والإداري , دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 12، العدد1, القادسية, العراق , 2010 , ص 121 .122

2- **الاختلاس** : - ويعرف بأنه قيام الموظف أو من يحكمه بأخذ اشياء مملوكة للدولة او للأفراد موجودة تحت حيازته, استغالا منه لوظيفته أو بحكم صفته القانونية بقصد استيلائه عليها او تسهيل ذلك لغيره , ولتغطية ذلك التصرف عن طريق التحريف في الدفاتر والسجلات المحاسبية

3- **الانحرافات التنظيمية** : - وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به الموظف ومن أمثلتها , إفشاء أسرار العمل، وعدم التعاون مع الزملاء[1] 4- **الابتزاز والتزوير** : - لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود

5- **الوساطة** : - أي تدخل شخص ذا مركز وظيفي لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ[2]

ثانيا : واقع الفساد الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004 – 2022)

لا يشترط في النشاط لكي يعد (فساداً) أن يكون فعلا أو عملا يجرمه القانون، فمن الأفعال ما لا تجرمه القوانين ولا توجد إزاءه مادة قانونية، ولكنه يعد فساداً متى ما كان نشاطاً يتضمن إساءة في استغلال السلطة الممنوحة؛ لتحقيق مصالح فردية كالرشوة خارج القطاع العام ، والإثراء غير المشروع من ضمن مفهوم (من أين لك هذا)، الذي لا تجرمه كثير من القوانين بضمنها القانون العراقي، والذي يلحظ بأن أصحاب الأنشطة الفاسدة لديهم من المعرفة القانونية، ما يجعل التوصل إليهم أمراً بالغ الصعوبة فهم يحصنون أنفسهم، وبعضهم يرتدي لباس الزهد والتقوى[3]

إن تظاهرات تشرين الأولى كشفت عن هشاشة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتبعت تلك الاحتجاجات حزمة من الإجراءات الهادفة إلى استرضاء المتظاهرين، منها التوسع الكبير في وظائف القطاع الحكومي وتوزيع المنح، لكن هذه الاستجابة غير مؤثرة؛ ألنها لم تؤد

[1]- –ابراهيم خليل سلطان القصير , الفساد المالي والإداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق 2004 - 2014 رسالة ماجستير , الإدارة والاقتصاد , جامعة القادسية , العراق , 2017 , ص 12

[2]- سعاد عبد الفتاح دمحم , الفساد االداري والمالي , مظاهره , سبل معالجته , هيئة النزاهة , نشرة دورية , العدد 3 , العراق , 2007 , ص 5

[3]- غازي الزواري، ليث عبود رشيد العبيدي، أثر مؤشري فعّالية الحكومة والسيطرة على الفساد على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19, العدد 64، العراق، سنة 2023، ص55

إلى تغير في الهيكلية الاقتصادية، وخلق فرص العمل وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وسن تدابير محاربة للفساد التي تتطلب إصلاحات على المدى البعيد، بل إن تلك الإجراءات يمكن عدها بوابة للفساد المالي والإداري، إذ ال يعقل أن تتم التعيينات بشكل فوضوي وعشوائي من دون تغير واضح في الهيكلية الاقتصادية، التي تجعل سوق العمل أكثر استيعاباً للأيدي العاملة، إن معايير منظمة الشفافية الدولية في تقويمها للدول صارمة جداً إذ أنها لا تعتمد على معدلات النمو الاقتصادي في تقويمها، بل تعتمد على الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة، إذ تعد المنظمة الفساد السياسي من أهم الأبواب التي تعتمدها في تقويمها للبلدان[1]

وفي ضوء المسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية للفساد في ،2013 كان من المرجح أن يكون مستخدمو الخدمات العامة، قد دفعوا رشوة عند اتصالهم بالمسؤولين الحكوميين لخدمات الأراضي بنسبة 39 %، والشرطة 35 %، وخدمات التسجيل والتصاريح 27% ، علاوة على ذلك، فمن بين 12 مؤسسة عراقية وأجنبية داخل البالد، كان ينظر إلى الأحزاب السياسية على أنها الأكثر فساداً، إذ صنفها 47 % بأنها فاسدة إلى حد ما أو فاسدة للغاية، بحسب التقرير الأممي، وبحسب بيانات تعود للبنك الدولي، فقد تلقى العراق أكثر من 32 مليار دولار أمريكي من المساعدات الثنائية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 2003 و،2012 الا أن الأموال لم يظهر أثرها على الخدمات، وكشفت منظمة الشفافية عن تقرير أمريكي عن أن ثمان مليارات دولار، تم فقدانها في البالد من أصل ميزانية أمريكية، لإعادة الإعمار بقيمة ستين مليار دولار؛ بسبب الفساد والإهدار.

وحصل العراق على 18 نقطة من أصل 100 في التقرير العالمي، الذي يرصد 180 اقتصاداً حول العالم، إذ يعني الحصول على 100 نقطة أن الدولة خالية من الفساد، بينما تشير نسب ارتفاع الفساد في الدولة التي تقل عن 50 نقطة .بلغ الحد الأعلى للفساد في العراق عام ،2018 وبحسب هيأة النزاهة بلغت قضايا الفساد 9832قضية، بينما لم يتجاوز عدد القضايا 113 قضية عام ،2003 والفساد الحكومي في ضوء هيأة النزاهة قد أفقد العراق 320 مليار دولار في السنوات من ،2003-2015 وقدرت إحدى الدراسات العراقية، بأن الفساد يستنزف ربع المال العام، وتقدر الجهات الرقابية كمية الأموال، التي فقدها العراق بأكثر من 450 مليار دولار من أصل 900 دولار، حصل عليها العراق للمدة ،2003-2019 وهناك من يؤكد بأن الرقم أعلى من ذلك بكثير؛

[1]- زين العابدين محمد ، صادق علي ـ الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، سنة 2018

بسبب المنح الدولية التي حصل عليها العراق، التي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات، فضلا عن عوائد النفط[1]

من عام 2003 ولغاية عام ،2015 بلغت الموازنات العراقية 850 مليار دولار، وأن الفساد في العراق أهدر 450 مليار دولار، وأن استغلال المناصب من بعض المسؤولين لمصالح خاصة كلف الدولة 25 مليار دولار، في ضوء تصريح وزير النفط آنذاك، أما لغاية عام ،2020 فقد تجاوزت الموازنات العراقية الألف مليار دولار، ولم يلحظ أي تحسن في الشارع العراقي، فمعدلات الفقر والبطالة وسوء الخدمات مازالت في تراجع مستمر ويبين الجدول (1) الأموال المهربة، التي تم استردادها من داخل العراق وخارج، والأموال التي تم إصدار حكم قضائي باسترجاعها، ووضع الحجز عليها من هيأة النزاهة، والجدير ذكره بأن التحري على الأموال المهربة يتطلب جهداً استثنائياً؛ ألن المتهم يحاول محو آثار تلك الأموال، بشكل كامل، ومن الجدول أدناه يتضح بأن الأموال التي تم استردادها، لا تشكل الا نسبة ضئيلة جداً، من أجمالي الأموال المحكوم باستردادها.

جدول (1) الأموال المهربة التي اتخذ إجراء باستردادها 2012-2020

الإجراء المتخذ	دولار امريكي	دينار عراقي
الأموال المسترجعة من الخارج	566.979	ــــــــ
الأموال المسترجعة من الداخل	500.350	23.619.630.358
الأموال المحكوم باستردادها	1.413.749.752	927.808.632.928
الأموال المحجوزة	3.083.842	ــــــــ

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي لهيأة النزاهة، العراق ،2019 ص.40

إن أبرز مؤشر فساد لمنظمة الشفافية الدولية الذي تم نشره، أكد بأن العراق يحتل المرتبة 161 من أصل 168، ولم يستطع العراق الوصول إلى عتبة الـ 150 في مؤشر مدركات الفساد، من ثم فإن هذا المؤشر، يؤكد على أن العراق متجه نحو كارثة اقتصادية، بخاصة أن موارد البلد في الـ17 عاما الماضية تشهد تبديداً وهدراً منقطع النظير

فيشكل الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منظومة متكاملة، له جذور عميقة في كل من المؤسسات والحياة اليومية، من الفساد السياسي رفيع المستوى الى الواسطة إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الى جرائم غسيل الأموال، إذ ينبغي معاجلة مجموعة من القضايا لتمكين المواطنين وتحريرهم من الفساد بقدر تعلق الأمر بمكانة العراق بمؤشر لفساد العاملي، إذ يحتل العراق المرتبة (173) على مستوى العالم، إذ حصل على درجة (66.58)

[1]- روبرت وورث، الدولة اللصوصية يف العراق: نظرة من الداخل، مجلة نيويورك تاميز، ترجمة فسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار، ،2020 ص.8

وفق تصنيفات عالية من حيث مخاطر الفساد، مما يدل على ارتفاع مخاطر الفساد بصورة كبرية، علما ان الدولة الحاصلة على المرتبة الأولى هي الأقل فسادا على مستوى العالم وهي (النرويج) بدرجة (7.12) وفق تصنيفات منخفضة جدا من حيث مخاطر الفساد، أما الدولة التي حلت بالمرتبة الأخيرة فهي (سوريا) بدرجة (90.66) وفق تصنيفات عالية جدا من حيث مخاطر الفساد([1])

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2004 – 2022)

ان الظروف التي اجتاحت العراق بعد عام 2003 وما تمخض عنها من عمليات عسكرية واحتلال اميركي على العراق وما تلاها من احداث وازمات عديدة، حالت دون استمرارية نهج التنمية المستدامة، هذه الظروف كان لها تأثيرها المباشر على مؤشرات التنمية في العراق، من خلال عسكرة الاقتصاد وتدمير خدمات البنى التحتية الفنية منها والمجتمعات كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية، اضافة إلى ما لحق من خراب واسع في شتى مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية، اذ ادت الأحداث بعد عام 2003 الى نتائج مرعبة ومخيفة في جميع مجالات الحياه، ان عملية التنمية المستدامة تتطلب بشكل جوهري اشباع المطالب ومعالجة المستجدات الحديثة، وتعبئة الموارد البشرية والمادية لغرض اجراء التحولات الكبرى في المجتمع، وتأسيس بنى اجتماعية سياسية مختصة وغير مختصة تسانده وتؤدي وظائفه

وتتصف التنمية المستدامة في العراق، بعدة خصائص، هي[(2)]

1- ان الاستدامة في العراق ما زالت رهينة بانطلاقة التنمية البشرية بمؤشراتها الصحية والتعميمية ... الخ.

2- ان الاستدامة بحاجة الى المزيد من الجهود التنظيرية والإحصائية، بهدف التأسيس لثقافة تنموية مستدامة قائمة على التخطيط والتحليل العلمي

3- لكون العراق يمثل ثاني خزان نفطي في العالم، فأن ذلك سيجعل من فرص تحقيق الاستدامة اكثر ضمانا، بالاعتماد على عوائد الصناعة النفطية في تنمية القطاعات المادي (الصناعة، والزراعة، والبنى التحتية) والقطاعات غير المادية (الخدمات)

4- تتطلب استدامة التنمية في العراق ادوارا متعددة للدولة، لاسيما في المراحل الأولى، فالدولة وفقاً للتجارب التاريخية، هي الأكثر قرباً للأهداف الاجتماعية والصحية والتعليمية

[1]- علي طاهر الحمود، مكافحة الفساد في العراق أوراق سياساتيه ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق , سنة 2023، ص20

[2]- مهدي صالح داوودي ، التنمية البشرية المستدامة – مفاهيم التكوين وابعاد تمكين- العراق نموذجا ، المجلة العراقة للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق ، سنة 2011، ص61

5- لابد للاستدامة من تكنولوجيا وادارة معاصرة قادرة على تحريك مسارات التنمية باتجاه الأهداف، من خلال الاستثمار الأكفأ للموردين البشري والمادي[1]

ان دراسة وتحليل واقع التنمية المستدامة في العراق يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانيها العراق في مختلف الجوانب، إذ تواجه التنمية المستدامة في العراق مجموعة من التحديات التي تمثل كوابح بوجه النهوض بواقعها، واهمها

1- إن معضلات الواقع السياسي والامني، لا زالت تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الاخرى، وما تعززه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل اي خطوات اصلاحية.

2 ـ الخلافات المتواصلة على تولي السلطة في العراق، وعدم نضوج القرار السياسي الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيداً عن قضايا التحزب والديكتاتورية وحب الذات.

3 ـ عدم الاستقرار الامني في العراق، وهذا بحد ذاته يمثل احد اهم التحديات الاساسية للتنمية المستدامة.

4 ـ الفساد الاداري والمالي وضعف الاصلاح الاداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها.

5 ـ عدم استكمال مؤسسات الدولة الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة

6 ـ إن السمة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتأتية من استحواذ القطاع النفطي على الحصة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الاخرى، قد عمق من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي، وهذه الحقيقة تعد امراً بديهياً يعكس واقع هذا الاقتصاد حتى بالنسبة لعموم الناس من غير المختصين.

7 ـ انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وعدم وجود صناعات تحويلية اضافة الى تأخر وضعف الصناعات الزراعية.

8 ـ الاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد، اضافة الى تفكك وانهيار البنى التحتية لهذا الاقتصاد

9 ـ غياب سياسة تخطيطية واضحة للاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية بما فيها المائية والسياحية والمواد الخام

[1]- لبنان هاتف الشامي، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، العراق، سنة 2019، ص521

10 ـ هدر استخدام الكفاءات التقنية البشرية العراقية[1]

كما ان البعد الاقتصادي يمثل اهم ابعاد التنمية المستدامة , لأنه يتصل بالفرد وبمتوسط دخله من الناتج المحلي الإجمالي , اذ يمثل هذا المؤشر مقياسا لمعرفة مستوى النشاط الاقتصادي في أي بلد ، وهو يعد من المقاييس الأكثر استخداما لقياس الأداء الاقتصادي والرفاهية التي وصل إليها الاقتصاد، ، كما يعد من مؤشرات النمو الاقتصادي واخذ مساحة من الاهتمام من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين الذين استندوا إلى أهمية هذا المعيار , اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيعد هو الآخر من ضمن المؤشرات الفاعلة التي تعد ضرورية ومكملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد فهو يمثل أحد الأدوات التي تستخدم لقياس التطور والتقدم الاقتصادي في بلد ما ، فهو يقيس الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع والتي تمثل بكونها احد متطلبات الاستقرار الاقتصادي ، وبمتابعة الجدول (2) نلاحظ حزمة التطورات التي مر بها الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق من جراء تأثره بمجموعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت على البلد ، ولاسيما بعد عام 2004

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمده (2004 - 2021)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
2004	**53235358.7**	**1961539**
2005	**73533598.6**	**2629677**
2006	**95587954.8**	**3317823**
2007	**111455813**	**3754986**
2008	**157026062**	**5135296**
2009	**130643200**	**4125861**
2010	**162064566**	**5001961**
2011	**217327107**	**6567999**
2012	**254225491**	**7538151**
2013	**273587529**	**7975221**
2014	**266332655**	**7648994**
2015	**194680972**	**5528730**
2016	**196924142**	**5444537**
2017	**221665709**	**5968459**
2018	**254870185**	**6685263**
2019	**276117000**	**7056780**
2020	**219774000**	**5473795**
2021	**301469000**	**7318868**

[1]- وفاء جعفر المهداوي، م.م. سليمة هاشم جارالله، التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة (2004-2015)، مجلة الادارة والاقتصاد, المجلد 35, العدد 113، العراق، 2017،ص7

ويلاحظ من الجدول ادناه تحسن ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (53235358.7) مليون دينار عام 2004 وهذا التحسن دفع باتجاه تحسن وزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (1961539) دينار لنفس العام ، واستمرت الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغ عام 2008، (157026062)مليون دينار اما متوسط نصيب الفرد من الناتج فقد شهد أيضا تزايد لنفس العام اذ بلغ (5135296) دينار، وجاءالتحسن هذا نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية وازدياد عالقات العراق الاقتصادية الدولية على أثر تنشيط حركة تجارة العراق مع دول العالم بشكل أكبر ونمت العالقات الدولية مع بقية دول العالم التي زادت على أثرها حصيلة الصادرات ولاسيما زيادة تدفق النفط العراقي مما ساعد على زيادة العوائد والموارد المالية من الصادرات الأمر الذي أدى إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ، ثم انخفض بعد ذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية التي اجتاحت العالم في عام 2009 ليبلغ متوسط نصيب الفرد ليبلغ (4125861) دينار ، ثم اخذ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع في المدة (2010-2013) بسبب حالة العودة إلى الاستقرار بعد الأزمة المالية العالمية ، غير ان طبيعة الحال للناتج المحلي الإجمالي تعثرت من جديد في المدة (2014-2016) كما يشير اليها الجدول ادناه وذلك بسبب تداعيات الحرب على الإرهاب والتي اجتاحت بعض محافظات العراق وكبدتها خسائر وأضرار مالية ، غير أن تحسن الأوضاع الأمنية وعودة الاستقرار للبالد مع مزامنة ارتفاع أسعار النفط انعش الناتج المحلي الإجمالي ودفع إلى زيادته ليصل إلى (254870185) مليون دينار عام 2018 كما رافق ذلك تحسن ملحوظ بمتوسط دخل الفرد ليصل إلى (6685263) دينار لنفس العام ، غير أن تغير أسعار النفط الخام نحو الانخفاض بسبب ما مر به العالم من احداث(Covid-19)وتوقف الحياة وانخفاض الصادرات النفطية ، دفعت إلى تراجع إيرادات العراق المالية المتأتية من منتجات القطاع النفطي مما أثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ (219774000) مليون دينار عام 2020 الآمر الذي ادى الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الى (5473795) دينار ، ثم عاود إلى التحسن ليبلغ (301469000) مليون دينار عام 2021كما رافق ذلك تحسن بمتوسط نصيب الفرد منه إذ بلغ (7318868) دينار نتيجة لتحسن الأوضاع الصحية في معظم دول العالم واعادة تصدير النفط مما ساهم في ارتفاع اسعار منتجات هذا القطاع وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم متوسط نصيب الفرد منه , ومما سبق نلاحظ ان تغيرات مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط متوسط نصيب الفرد منه مرتبطة بتغير الواردات التي بتحسنها يرتفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ويرتفع على أثره متوسط نصيب الفرد منه في المدة قيد الدراسة.

المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة في العراق واثار الفساد الاقتصادي عليها

المطلب الاول : الفساد كمعوق للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة

إن للفساد الإداري والمالي تأثير كبيرا في التنمية بكل أبعادها فهو يعد أكبر معوق لها على الرغم من التبريرات التي يتبناها المستثمرون في الدول النامية والقائمة على حجة إن الفساد وسيلة للحصول على المنافع التي لا يتمكن المرء من الوصول إليها بالطرق القانونية ، فهو يعمل (من وجهة نظرهم) على تخصيص الموارد ورفع قيمة الأرباح وتفادي القوانين وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وربح تكلفة الوقت من خلال تذليل القوانين والقيود الموضوعة في حين أبرزت الدراسات الأكاديمية الرصينة التأثيرات السلبية للفساد التي يمكن إيضاح اهمها بالاتي

1) **التأثيرات الاقتصادية** : - تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى إن للفساد تأثيرات سلبية على النمو الإقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الإستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء ، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الإستثمار في هكذا بيئة ، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الإقتصادي . ومن هذه الدراسات ما جاء به (ماورو **Mauro**) إذ بين أن هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد أو ثبت ب إن انخفاض مؤشر الفساد من (6 4-) يؤدي إلى زيادة قدرها (4%) في معدل الاستثمار و (5%) في النمو السنوي للدخل الفردي . وهذا يعني أن الفساد يستطيع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار

ان تشوه بنية الإنفاق الحكومي هي القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد على النمو الاقتصادي . حيث تشير الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن مشاريع الاستثمار في القطاع العام تهيئ الفرص الثمينة للمسؤول الحكومي في الحصول على الرشوة الضخمة لذا فان الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أ كثر ميلا الى توجيه نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل جني

الرشوة فيها وإخفائها وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأن إنتاجها أو شراءها يتم من قبل مؤسسات محدودة كمشروعات البنية التحتية ، الإنفاق العسكري وغيرها[1]

يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة ويزيد النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي غير المشروع أو الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة ، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة حيث تقل الإيرادات الضريبية نتيجة للتهرب فتضعف بذلك قدرة الحكومة على تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية[2]

يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها وذلك عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة إلى مؤسسات اقل كفاءة لكنها قادرة على دفع الرشاوى فيقلل بذلك من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يحفز المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم الناتجة عن هذه المشروعات والنمو الاقتصادي الناجم عنها

قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والأسواق المالية .....الخ مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية ، فضلاً عن توجيه الفساد لطالبي الوظائف نحو المجالات التي تتيح لها فرصة توليد دخل إضافي عن طريق الارتشاء كالجباية الضريبية والرسوم الكمركية على الرغم من انخفاض اجورها[3]

2) التأثيرات الاجتماعية :- أن المحسوبية أو المحاباة الناجمة عن استغلال العلاقات القرابية وصلات المعرفة تفعل على نمو آليات الفساد حينما يتفاقم ذلك الاستغلال ، لذلك نرى هذه الآلية الفاسدة تضرب مفاصل مهمة في الجهاز الحكومي ومنها المناصب الإدارية عليا التي تشغل طبقا للآلية الفاسدة بعناصر بعيدة عن الكفاءة في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة والحكومة وأجهزتها أمام المجتمع وثقة الناس بها نتيجة لتراكم العناصر غير

[1]- ماجد عبدالله المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد أو ثره على النمو ، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,العدد (12) 1998، ص 52

[2]- شهلاء جمعة منجي النصراوي ، التهرب الضريبي وأثره في المسؤولية الجنائية في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) لسنة (1982) (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير مقدمة مجلس إلى كلية القانون ، جامعة بابل ، 2003، ص76

[3]- جاسم محمد ، , الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ،الجزء الاول ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد 2005

المؤهلة فيها و ادارتها له **يضعف الفساد الحكومة داخليا** وخارجياً من خلال إنكشافها ، فعلى الصعيد الداخلي يؤدي الفساد الى عزوف أصحاب الكفاءات الشرفاء وتهافت على المناصب من أجل تحقيق المنافع وإن قادهم ذلك إلى لتنازل والتفريط الطامحين بمصالح الوطن تجاه العالم الخارجي[1] ، بصورة عامة إن الفساد لا يتسبب فقط بخسائر للعالم النامي تصل إلى ملايين الدولارات بل ويؤدي أيضا إلى تقليص معدلات التنمية والحد من تدفق الاستثمارات المباشرة ، انكماش موارد الحكومة وإساءة استخدامها[2]

وعليه نرى إن الفساد يختلف في أشكاله وتغلغله وعمق تأثيراته وعواقبه بين الدول . وتعد الدول النامية هي الأكثر تأثراً بآلياته ، والأكثر تعرضاً لممارساته ، والأكثر دفعاً لنتائجه وتكاليفه . فعندما يتغلغل الفساد في آليات تنمية هذه الدول يجعل من مشاريعها غير ناجحة وبناها الأساسية بعيدة عن الجودة ، وشعوبها ترزح تحت وطأة الفقر

المطلب الثاني : رؤية لمكافحة الفساد في العراق للنهوض بواقع التنمية المستدامة خلال المدة

[1]- إيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق 2009، ص47

[2]- حسن نافعة ، (دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت, العدد (310)، كانون الأول / ديسمبر ، 2004 ، ص24

نظرا لكون الفساد الاقتصادي يعتبر أهم عائق أمام تحقيق مشاريع التنمية المستدامة، فان تبني استراتيجية متكاملة وواضحة المعالم مبنية على اسس ومبادئ الحكم الراشد سيكون لها دور كبير في مكافحته والحد من أثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة ، فتلعب استراتيجية مكافحة الفساد دورا كبيرا فيتحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخل والتكافؤ الفرص والرفاهية الاجتماعية والتحسين من نوعية وجودة الخدمات صحية المقدمة والتقليص من نسبة الأمية والفقر، وتحسين وضعية قطاع السكن، وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة[1]

ان مسالة معالجة الفساد الاداري والمالي ليست مستحيلة وإنما صعبة ، وخاصة في الوقت الحاضر بسبب غياب الوعاء المؤسسي للدولة في ظل الاحتلال ، مما أفقد قدرة الدولة على تقييد الفساد، على الرغم من تشكيل الحكومة ثلاث مؤسسات أو جهات رقابية تقع على عاتقها مسؤولية مكافحة الفساد وهي :

1- هيئة النزاهة العامة : وهي جهاز حكومي مستقل انشئ بموجب الأمر (55) لعام 2004 ، يتولى تنفيذ وتطبيق القانون وبشكل نظامي عن طريق :

أ- التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها والتي يمارسها منتسبو الحكومة العراقية.

ب- وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة والقطاع المختلط كشرط للتعيين .

ج- اعتماد معايير شفافة لكشف المصالح المالية لكبار مسؤولي الدولة .

د- القيام بإعداد برامج وندوات شعبية واسعة ومتكررة لتثقيف الجماهير على كيفية المطالبة بحكومة عادلة ونزيهة تخضع للمحاسبة .

هـ - اقتراح تشريعات أو تعديلات للقوانين النافذة لتعزيز بناء دولة القانون .

و- اتخاذ إجراءات أخرى حسب الظروف والحاجة لاجتثاث الفساد وتبني ثقافة مبنية على النزاهة والشفافية والتعامل العادل والشعور بالمسؤولية داخل الحكومة[2]

2- المفتشون العموميون : إنشات مكاتب المفتشين العموميين بموجب الأمر (57) لعام 2004 في الوزارات كافة لإخضاعها لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات وكذلك منع وقوع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها والتعرف على الأعمال المخالفة للقانون والتعاون مع هيئة النزاهة العامة عن طريق رفع تقارير عن حالات الفساد في الوزارة المعنية.

---

[1]- إسراء علاء الدين نوري، الفساد والتنمية البشرية المستدامة في العراق بعد عام 2003، مركز دراسات النهرين، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1 الجزء الثاني, العدد عدد خاص بالمؤتمر العلمي، العراق، سنة 2012

[2]- قانون هيئة النزاهة العامة في العراق ، الأمر 55 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3981) ،2004 ص . 75- 71

3- ديوان الرقابة المالية : وهي المؤسسة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق ، والتي أعيد تفعيلها بقانون جديد لديوان الرقابة المالية بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (77) لعام 2004 ، وهي تعمل على تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الموضوعية حول العمليات الحكومية والأوضاع المالية وتعزيز الإقتصاد والكفاءة من خلال القيام بمهام التدقيق المالي والأدائي وتقييم البرامج ، كما تعمل كحارس عام للتعرف على الاحتيال والتبديد وإساءة الاستعمال من خلال تعزيز مكافحة الفساد والأمانة في الحكومة العراقية[1]

ومما جاء في تقرير السفارة الأمريكية في بغداد بشأن الفساد في العراق ، أن الأخير غير مؤهل حالياً حتى لتطبيق قوانين مكافحة الفساد تطبيقاً بدائياً وأن لجنة النزاهة هي في الوقت الحاضر وكالة استقصائية غير فعالة أكثر مما هي وكالة حقيقية ، فالوضع الأمني والصفة العنيفة للعناصر الإجرامية مجتمعين ضمن الوزارات يجعلان مسألة التحقيق في الفساد وقد سمح غياب هذا الدعم من الحكومة العراقية أن يكون الفساد هو القاعدة في كثير من الوزارات . ولما كان المفتشون العموميون غير مسلحين في المنطقة الخضراء فان التقارير الصادرة عنهم لا يمكن الوثوق بأنها تكشف حقيقة عن عمل إجرامي يرتكبه أي شخص محمي من قبل من يمارسون العنف أو يملكون النفوذ . في حين مازالت المحاكم العراقية ضعيفة وعرضة للترهيب والضغط السياسي ومعوقة بقضايا ثانوية[2]

من خلال الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ومنع الاستغلال غير القانوني لها والحد من تداول الرشاوي والعملات في هذا المجال وذلك للمحافظة على حق الأجيال المستقبلية من هذه الموارد ،كما تسمح بالحد من التلوث البيئي بمختلف أنواعه

يتضح جليا أن إعداد وتطبيق استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها بشكل جيد ومستمر يساهم بشكل فعال في تحقيق نتائج جيدة للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها واتجاهاتها[3]

ان تحقيق تطور اقتصادي منشود يتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التحتية وهو بنوعين الأول: الاستثمار في ارس المال المادي ,ويتمثل بتوفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود والخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تهيئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار الخاص من خلال تقليل كلفته وزيادة كفاءته , مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد وزيادة الناتج من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيقه

والثاني: هو الاستثمار في أرس المال البشري الذي يعد المرتكز الأساس لعملية التطور الاقتصادي ,لأنه يركز على بناء الأنسان وتطوير قدراته، فضلا عن كونه يلعب دورا هاما

---

[1]- قانون ديوان الرقابة المالية ، الأمر 77 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3983) ، حزيران ، 2004 ، ص47

[2]- مركز دراسات الوحدة العربية ، (تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية) ، مجلة المستقبل العربي، بيروت, السنة (30) ، العدد (345) ، نوفمبر ، 2007 ، ص . 91

[3]- والدزاوي عبد الرحمن، حجاب إكرام، طيوب حسين، مكافحة الفساد الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول :الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 42 و42 أبريل 2018، ص9

في تدعيم الإنتاج ورفع نسبة لنمو في الناتج المحلي الإجمالي ,والتجارب السابقة كتجربتي اليابان وكوريا الجنوبية خير دليل على ذلك[1]

الاستنتاجات

1- الفساد ظاهرة خطيرة اخذت في التفاقم بشكل كبير كما انها تشمل دولة بعينها او ثقافه دون غيرها من الثقافات فهي قضية عالمية تستفحل في جل المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة بحسب خصوصية ودرجة تطور كل مجتمع

2- يعد الفساد الاقتصادي احد معوقات التنمية المستدامة في العراق حيث انتشار الرشوة والمحسوبية ومختلف الاشكال الاخرى للفساد جعل العراق نموذجا للدولة الفاسدة على الرغم

[1]- مايح شبيب الشمري، علي حمزة جياد ، الاستدامة في إطار التنمية- رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة ، العراق ، سنة 2020، ص15

من ان العراق دولة غنية بموارها وثرواتها الطبيعية والبشرية والمالية الا انها لا تزال دولة متخلفة في جميع مجالات ، حيث لا يزال المجتمع العراقي يعاني من الفقر والبطالة

3- إن سبب بروز ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ جاء نتيجة ضعف الرقابة القانونية وغياب المساءلة القانونية , ليقوم أصحاب النفوذ (السلطة) باستخدام نفوذهم في استغلال مناصبهم في غير الغايات التي منحت لهم , ومن ثم ممارسة أشكال الفساد , والذي أنعكس بذلك على تقويض بناء التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ،وبذلك معالجتها لتلك الظاهرة.

4- إن ضعف دور التنمية المستدامة في معالجة ظاهرة الفساد في المجتمع والدولة جاء كذلك نتيجة لضعف تطبيق وتفعيل الحكم الصالح في العراق بعد العام ٢٠٠٣ عملية وممارسة

5- ان بروز ظاهرة الفساد في العراق جاء نتيجة لضعف تفعيل المنظومة الرقابية , والتي من الممكن لو تم تفعيلها يمكن ان تسهم في تفعيل التنمية المستدامة وبناء قدرات كبيرة للعراق حاضرا ومستقبلا

التوصيات

1- على العراق ان يبذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل كل من دور البرلمان والجهاز القضائي والاعلام ومختلف مؤسسات المجتمع المدني في سبيل مكافحة الفساد بكل اشكاله وصوره ، وتطبيق القوانين وتطوير الجهاز الاداري من اجل القضاء على الرشوة والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد التي تنتشر بكثرة في الدوائر العراقية

2- فرض عقوبات رادعة على القطاع الخاص في حالة تقديم الرشاوى والاغراءات ومصادرة المبالغ التي يقدمها مع فرض غرامات اضافية واشهار ما يقوم به أي شخص وحرمانه من التعامل مرة اخرى.

3- كسر احتكار المناصب القيادية . والتدوير الوظيفي لان بقاء الموظف في مكانه هو ركود الاداء

4- رقابة كافة المواقع الوظيفية دون استثناء وعدم اقتصارها على عينة دون اخرى، ووجوب احترام الوظيفة العامة من كل القائمين عليها مهما كانت مواقعهم

5- رفع مستوى الاجور ووضع حد ادنى لها يتانسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ومتطلباتها.

6- العمل على نشر ثقافة النزاهة القانونية بين الهيئات والمؤسسات الحكومية الفاعلة من أجل حوكمة قوانين التنمية بصورة شاملة .

7- على صانع القرار السياسي العراقي تحقيق قوانين التنمية المستدامة على ارض الواقع من خلال تفعيل الخطط الاستراتيجية الوطنية من خلال إشراك مؤسسات المجتمع كافة ونكون من القاعدة الى القمة وبالعكس

7- بناء تكنولوجيا نظيفة لضمان استدامة البيئة والتقليل من نسب التلوث الذي تتسارع معدلاته بأرقام كبيرة في البلد

قائمة المصادر

1- الدزاوي عبد الرحمن، حجاب إكرام، طيوب حسين، مكافحة الفساد الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 42 و42 أبريل 2018، ص9

2- إسراء علاء الدين نوري، الفساد والتنمية البشرية المستدامة في العراق بعد عام 2003، مركز دراسات النهرين، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1 الجزء الثاني, العدد عدد خاص بالمؤتمر العلمي، العراق، سنة 2012

3- إيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق 2009، ص47

4- التقرير السنوي لهيأة النزاهة، العراق ،2019 ص40

5- ابراهيم خليل سلطان القصير , الفساد المالي والإداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق 2004 - 2014 رسالة ماجستير , الإدارة والاقتصاد , جامعة القادسية , العراق , 2017 , ص 12

6- الاعلام والتنمية المستدامة، جامعة طنطا ، مصر، سنة 2013، ص6

7- انفال صابر شريف، اللجوء الى التدقيق البيئي كمسار لتحقيق التنمية المستدامة / دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين والمدققين في التقنية الشمالية، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 4، العدد 4، العراق، سنة2020، ص1634

8- أنغام فاضل عباس ، عبد الوهاب محمد جواد، الفساد وآثاره الاقتصادي علِى الواقع التنموي للاقتصاد العراقي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد4، المجلد31، العراق، سنة 2022 ، ص202

9- بلال مشعلي، صالح محرز، الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة2018 ،ص7

10- جاسم محمد ،, الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ،الجزء الاول ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد 2005

11- حسن نافعة ، (دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت, العدد (310) ، كانون الأول / ديسمبر ، 2004 ، ص24

12- حسين عليوي ناصر، الفساد المالي والاداري في العراق رؤية جغرافية وسياسية، مركز الرافيدين للحوار ، النجف الاشرف ، سنة 2023،ص24

13- روبرت وورث، الدولة اللصوصية يف العراق: نظرة من الداخل، مجلة نيويورك تاميز، ترجمة فسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار، ،2020 ص8

14- زين العابدين محمد ، صادق علي ـ الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، سنة 2018

15- سهيلة عبد الزهرة ، منذر عليوي حميد ، نغم محمود ، قياس أثر الفساد الاقتصادي على مستويات البطالة في العراق بعد عام 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد3، العراق، سنة 2023، ص 404

16- ساهر عبد الكاظم مهدي , الفساد الإداري اسبابه وآثاره وأهم اساليب المعالجة, قسم التفتيش الإداري , العراق , بدون سنة طبع، ص1-2

17- سامي حميد عباس، خالد روكان عواد، مهند خميس عبد، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021(، جامعة الفلوجة، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 13, العدد 4 ، العراق، 2023، ص53

18- سعاد عبد الفتاح دمحم , الفساد االداري والمالي , مظاهره , سبل معالجته , هيئة النزاهة , نشرة دورية , العدد 3 , العراق , 2007 , ص 5

19- سهيلة عبد الزهرة الحجيمي ، مصطفى كامل رشيد ، عامر سامي مني، تحليل مؤشرات التعليم وعلاقتها بمعدلات البطالة في ظل اهداف التنمية المستدامة في العراق، مجلة الدراسات المستدامة, المجلد 6, العدد 2(1) بحوث مؤتمر دهوك، العراق، 2024، ص283

20- شهلاء جمعة منجي النصراوي ، التهرب الضريبي وأثره في المسؤولية الجنائية في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) لسنة (1982) (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير مقدمة مجلس إلى كلية القانون ، جامعة بابل ، 2003، ص76

21- علي طاهر الحمود، مكـافحـة الفسـاد في العـراق أوراق سياساتيه ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق , سنة 2023، ص20

22- علي سكر عبود , تحليل صور واسباب الفساد المالي والإداري , دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 12، العدد1, القادسية, العراق , 2010 , ص 121 -122

23- عمرو محمد ناجى، دور القضاء المتخصص في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد1، العدد2، مصر ، سنة 2023،ص392

24- غازي الزواري، ليث عبود رشيد العبيدي، أثر مؤشري فعّالية الحكومة والسيطرة على الفساد على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19, العدد 64، العراق، سنة 2023، ص55

25- قانون هيئة النزاهة العامة في العراق ، الأمر 55 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3981) ،2004 ص . 75- 71

26- قانون ديوان الرقابة المالية ، الأمر 77 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3983) ، حزيران ، 2004 ، ص47

27- لبنان هاتف الشامي، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، العراق، سنة 2019، ص521

28- محمد جبار كريدي، دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة ، المجلد5، العدد1 ،الملحق1، العراق، سنة2023 ، ص318

29- مركز دراسات الوحدة العربية ، (تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية) ، مجلة المستقبل العربي، بيروت, السنة (30) ، العدد (345) ، نوفمبر ، 2007 ، ص 91

30- ماجد عبدالله المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد أو ثره على النمو ، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,العدد (12) 1998، ص 52

31- مهدي صالح داوودي ، التنمية البشرية المستدامة – مفاهيم التكوين وابعاد تمكين- العراق نموذجا ، المجلة العراقة للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق ، سنة 2011، ص61

32- ناجي ساري فارس، دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق، جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد42، العراق، 2019،ص197

33 - ورود جمعه مطر، الفساد الإداري وإهمال المصلحة العامة في دوائر الدولة، مجلة دراسات تربوية, المجلد 14، العدد 56، العراق، سنة 2021، ص217

34- وفاء جعفر المهداوي، م.م. سليمة هاشم جارالله، التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة (2004-2015)، مجلة الادارة والاقتصاد, المجلد 35, العدد 113، العراق، 2017،ص7

35- هدى كريم مطلك، سياسات التنمية المستدامة رؤية لأهمية الدراسات الاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي، الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع، مجلة الدراسات المستدامة, المجلد 3, العدد 4 ، ملحق(2)، العراق، سنة 2021، ص1017